

لغز الأسعار وحقيقة تهاوى التضخم في مصر



الثلاثاء 6 يناير 2026 م

كتب: مصطفى عبد السلام

مصطفى عبد السلام رئيس قسم الاقتصاد في موقع وصحيفة "العربي الجديد"

تهاوى معدل التضخم في مصر من 38% في سبتمبر 2023، وهو أعلى مستوى وصل إليه في السنوات الأخيرة، إلى نحو 12.3% في نوفمبر الماضي وفق الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي، وهناك توقعات بتراجع المعدل إلى نحو 11% بحلول يونيو 2026 وفق أحدث توقعات صادرة عن بنك ستاندرد تشارترد البريطاني مقابل 24% في يناير الماضي.

بالطبع، هناك عوامل خارجية و محلية عدّة تقف وراء التهاوى في موجة الغلاء داخل مصر منها؛ استقرار سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري، وانحسار ضغوط التضخم العالمية التي اشتعلت لأسباب عدّة منها حرب أوكرانيا وطفرة أسعار النفط وتعقد سلاسل الإمدادات خلال جائحة كورونا، ومن بين الأسباب كذلك تراجع أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية ومنها أسعار الأغذية والحبوب والنفط والم المواد الأولية مع وفرة المعروض، وضعف النمو الاقتصادي العالمي الذي ينتجه تراجع الطلب على السلع.

الحكومة المصرية متغيرة بما جرى، وتتفاوت بشدة بكبح التضخم الجامح والمنفلت الذي بلغ ذروته في ربيع 2023، وتسبّب في حدوث ارتباطات شديدة على مستوى كل الأسواق سواء كانت أسواق السلع والصرف والفائدة بل والديون والخدمات، وأجبرت تلك الموجة العنيفة البنك المركزي المصري على إجراء زيادات فائدة لمواجهة تأثيرات التضخم الخطيرة على المدخلات وأسعار العملة والاستثمارات الأجنبية والدين العام للدولة.

حسناً، تهاوى التضخم، فهل تهاوت أسعار السلع داخل الأسواق المصرية بنفس المعدل؟ وإذا كان التهاوى الأول حقيقياً، فلماذا لم يحدث تهاوى في أسعار السلع الرئيسية ومنها المواد الغذائية والأدوات الكهربائية والمنزلية وغيرها من السلع التي تدخل ضمن تكاليف المعيشة وتمثل همّاً مستمراً للمواطن المصري مثل أسعار البنزين والسوالر والغاز المنزلي؟

إذا كان التضخم قد انحدر بشدة وتحسّن معظم الأرقام الاقتصادية وفق الأرقام الصادرة عن الحكومة، فلماذا لم يعكس ذلك على كلفة المعيشة وحياة المصريين، وإذا كان حقيقياً فلماذا لم تتهاوى أسعار الفائدة في البنوك، خاصةً أن هناك علاقة قوية بين معدل التضخم والفائدة المصرية، فكلها يسيران في خط متوازي، يتراجع التضخم فتنخفض أسعار الفائدة، مع الإشارة هنا إلى أن القطاع المصرفي في كل دول العالم يحرص على أن تكون أسعار الفائدة إيجابية لا سلبية.

وهذا يتطلب أن تكون الأسعار الممنوعة على الودائع والمدخرات أعلى من معدل التضخم، وإلا تكون أمام فائدة سلبية وخسائر للمودعين وهذا النوع من الفوائد له تأثيرات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع منها إشعاع ظاهرة "الدولرة"، أي تخلي المدّن عن عملة بلده لصالح العملات الأجنبية الأخرى وفي مقدمها الدولار واليورو والجنيه الإسترليني أو المعادن النفيسة ومنها الذهب.

إذا كانت أسعار النفط تراجعت عالمياً لأدنى مستوى لها منذ عاشرين، فلماذا لا تتراجع أسعار مشتقات البترول في مصر، أو على الأقل تثبت على حالها، علماً بأن تلك الأسعار شهدت قفزات عنيفة في السنوات الأخيرة؛ بسبب برامج صندوق النقد الدولي، أو على الأقل تتراجع كلفة الخدمات المرتبطة بتلك المشتقات ومنها فاتورة الكهرباء والغاز المنزلي.

إذا كان هناك تحسّن في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، فلماذا لا يعكس ذلك مباشرة على أسعار السلع، خاصةً وأن مصر تستورد نحو 70% من احتياجات أسواقها من الخارج، وأنّ الأسعار تقفز مباشرة عقب حدوث أي زيادة في سعر الدولار حتى لو كانت طفيفة.

الناس لا تأكل أرقاماً ولا تبتلي مؤشرات، وتقيس التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باتفاق جيوبها وتحسن الأسعار على أرض الواقع لا على الورق، ولا تقتنع ببيانات جميلة ومنمقة طالما بطنونها خاوية ودخولها لا تكفي لتفطية تكاليف المعيشة ومنها السكن والغذاء والدواء والتعليم والمواصلات العامة، وإذا لم تجر ترجمة تلك الأرقام في حياة رجل الشارع، هنا تُوضع عشرات من علامات الاستفهام حولها، ويرفع صوته قائلاً "نحن في وادي والحكومة في وادي آخر".